Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري

The geopolitical transformations and the military doctrine of the Algerian army

Belkhirat Hocine **حوسين بلخيرات**

University of Djelfa – جامعة زيان عاشور الجلفة

houhoubelkhir@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-07-17 **تاريخ القبول :** 2018-09-03

ملخص:

عرفت السنوات الأخيرة تحولات جيوسياسية ذات أهمية في البيئة الإقليمية للجزائر، وقد ارتبطت هذه التحولات بسلوك فواعل وأطراف مختلفة، بالشكل الذي خلق وضعا جيوبولتيكيا جديدا، ولان الأوضاع الجيبولتيكية مرتبطة ببعدين أساسيين، البعد السياسي والبعد العسكري فان هذا يشكل المدخل الرئيسي تبرير موضوع هذه الدراسة حيث نحاول استكشاف محددات ومؤثرات العلاقة بين التحولات الجيوسياسية الجديدة التي تلامس وضع الدولة الجزائرية كمتغير مستقل، وبين العقيدة العسكرية للجيش الجزائري كمتغير تابع، فالعقيدة العسكرية للجيوش مثل ما هو متعارف عليه تتسم بخاصية الدينامكية أي أن لها قابلية التغير والتكيف مع التحولات الجيوسياسية.

كلمات مفتاحية: التحولات الجيوسياسية، العقيدة العسكرية الجزائرية.

Abstract:

Recent years have seen significant geopolitical changes in Algeria's regional environment. These transformations have been linked to the behavior of different actors and parties, but they have resulted in the creation of a new geopolitical situation for Algeria. Since the geopolitical situation is linked to two main dimensions, the political dimension and the military dimension, this is one of the entrances to justify the subject of this study as we try to explore the determinants and effects of the relationship between the new geopolitical transformations that touch the status of the Algerian state as an independent variable and the military doctrine of the Algerian army as a dependent variable. What is customary is dynamic, that is, it has the potential to change and adapt to the geopolitical transformations.

Keywords : geopolitical transformations ; military doctrine of the Algerian army

مقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة تحولات حيوسياسية ذات أهمية في البيئة الإقليمية للجزائر، وقد ارتبطت هذه التحولات بسلوك فواعل وأطراف مختلفة لكنها بالمحصلة أدت الى خلق وضع جيوبولتيكي جديد، وعلى عكس التصورات الجيبولتيكية التقليدية التي كانت تربط حدوث التحولات الجبوسياسية بتغيرات هيكل علاقات القوة للدولة في بيئتها الإقليمية أو الدولية، أو بتغير مصادر تهديد الأمن القومي فإن " الأحداث " أصبحت في حد ذاتها منشأة للأوضاع الجيبولتيكية الجديدة كما تفيد الأطروحات النظرية لما يسمى "بالجيوبولتيك النقدي" وهو ما ينطبق تماما على الحدث المسمى في الأدبيات الغربية بالحراك العربي.

وقد أدى هذا الحدث الى طرح تحولات جيوسياسية مؤثرة في البيئة الإقليمية للجزائر بالشكل الذي خلق وضعا جيوبولتيكيا جديدا، ولان الأوضاع الجيبولتيكية مرتبطة ببعدين أساسيين، البعد السياسي والبعد العسكري فان هذا يشكل احد مداخل تبرير موضوع هذه الدراسة حيث نحاول استكشاف محددات ومؤثرات العلاقة بين التحولات الجيوسياسية الجديدة التي تلامس وضع الدولة الجزائرية كمتغير مستقل، وبين العقيدة العسكرية للجيش الجزائري كمتغير تابع، فالعقيدة العسكرية للجيوش مثل ما هو متعارف عليه تتسم بخاصية الدينامكية أي أن لها قابلية التغير والتكيف مع التحولات الجيوسياسية التي تلامس وضع دولة معينة .

ولذا نهتم في هذه الدراسة بمعالجة المشكلة البحثية التالية: **هل التحولات الجبوسياسية الراهنة في البيئة الإقليمية الجزائرية تستدعي ضرورة تغيير مرتكزات العقيدة العسكرية للجيش الجزائري أم مجرد تكييفها؟**، وينفتح هذا التساؤل المركزي على مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن أن نجملها فيما يلي : أ- ما هو مفهوم العقيدة العسكرية وما هي أهميتها بالنسبة للجيوش ؟ . ب- ما هي مصادر ومرتكزات العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ؟ .ج- ماهي أبرز التحولات الجيوسياسية الحاصلة في الوقت الراهن في البيئة الإقليمية للجزائر ؟ .د – ما هي طبيعة تأثر العقيدة العسكرية للجيش الجزائري بهذه التحولات الجيوسياسية وهل طبيعة هذا التأثر مبررة من الناحية العملية أم يحتاج إلى تعديل ؟ .

ولمعالجة هذه المشكلة البحثية وما يتفرع عنها من تساؤلات نطرح الفرضية المركزية التالية : إن التحولات الجيوسياسية الراهنة تستدعي تكيف العقيدة العسكرية للجيش الجزائري وليس تغيير مرتكزاتها وهو المطابق لسلوك المؤسسة العسكرية الجزائرية في الوقت الراهن والذي يحفزه التكامل بين النخب المدنية والنخب العسكرية في التعامل مع السياق الجيوسياسي الجديد.

ونتصور – من أجل تفكيك مضمون هذه الفرضية – أننا نحتاج الى ثلاث محاور كبرى : أما الأول فهو محور نظري يستهدف الإحاطة بمفهوم العقيدة العسكرية ومصادرها وأهميتها بالنسبة للجيوش، أما الثاني فهو المحور الذي يتضمن فحص مصادر ومرتكزات العقيدة العسكرية للجيش الجزائري، ويتوج ذلك بمحور ثالث يشرح ابرز التحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية للجزائر، وطبيعة تأثيراتها الحاصلة والمفضلة بالنسبة للعقيدة العسكرية للجيش الجزائري.

1. مفهوم العقيدة العسكرية ومرتكزاتها:

قدمت لمفهوم العقيدة العسكرية مجموعة من التعريفات ومن بينها أن العقيدة العسكرية هي رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قواتها المسلحة في مجال البناء و الجاهزية القتالية، والعقيدة العسكرية تشتق من الفكر الاستراتيجي والسياسي للدولة وتنبثق عنها الإستراتجية العسكرية، فالعقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الاستراتيجي العسكري الهادف وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها [i]، كما تشير العقيدة العسكرية الى جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها[ii] ،كما عرفت العقيدة العسكرية بأنها كافة الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم التي تستخدمها القوات المسلحة سلما وحربا، وكذلك بأنها مجموعة من

القيم والمبادئ الفكرية الهادفة الى إرساء نظريات العلم العسكري وفنون الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن الحرب والسلم بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية [iii].

كما عرفت العقيدة العسكرية بأنها خطط وأفكار الدولة حول المسائل المتعلقة بالحرب والسلم أو بتعبير آخر مجموعة من وجهات النظر و الأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محددة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير إعداد القوات والبلاد لتلك الحرب .[iv]، وقدم البعض تعريف إجرائي للعقيدة العسكرية من حيث أنها تشمل المفاهيم الرئيسية حول دور المؤسسة العسكرية وصياغة مرجعية موحدة للقيادات والكوادر حول توظيف القوة العسكرية ومعايير قابلة للتطبيق لتحقيق الأهداف والغايات القومية من خلال توظيف القوة العسكرية ونماذج للإجراءات التي يمكن من خلالها تنظيم وإدارة المؤسسة العسكرية وهو ما يعني أن العقيدة العسكرية تمثل الجانب الثقافي والفكري للمؤسسة العسكرية وتحدد الهوية المؤسسية للمنتمين لها.[v]، كما أن هناك من يرى أن العقيدة العسكرية هي مجموعة المبررات والمنطلقات الإنسانية والدينية والأخلاقية والقناعات الفكرية. المنضبطة التي تمنح المشروعية للقوات العسكرية للقيام بعمل ما[vi].

ولا تعني هذه التعريفات أن كل جيوش الدول تعمل بمفهوم العقيدة العسكرية إذ تعمل بعض الدول بهذا المفهوم في حين يعمل البعض الآخر بمفهوم السياسة العسكرية.[vii]، ومع ذلك فان ما هو ملاحظ هو تزايد اعتماد الجيوش على العقائد العسكرية حيث أدت حالة الغموض وانعدام اليقين وتوحد بيئة التهديد الداخلية والإقليمية المحيطة بالدول إلى تصاعد أهمية الأطر والمفاهيم المرجعية التي توجه مهام المؤسسات العسكرية أكثر من أي وقت مضى [viii].

وفي سياق التوضيح لمفهوم العقيدة العسكرية من المهم جدا المقارنة مع احد المفاهيم المشابهة والتي عادة ما يقع بينهما الخلط وهو مفهوم " الإستراتجية العسكرية "، ويشير هذا المفهوم في معناه العام الى فن التوظيف المباشر للقوات العسكرية للدولة من اجل أفضل تامين وحماية للحصول على أهداف الحرب فليس كافيا خلق القوة العسكرية عن طريق التنشئة والإمداد والتدريب العسكري ولكن الأهم كيفية توظيف تلك القوى بشكل مناسب [ix]، ويعرفها "ليدل هارت" بأنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق أهداف السياسة [x]، ومن هذه التعارف يظهر الفرق بين المفهومين حيث تعتبر العقيدة العسكرية عن مجموعة المفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة والتي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بأمور الصراع المسلح لتسترشد بها القوات المسلحة في أوقات السلم والحرب وذلك لتحقيق المهمات القومية التي حددتها الإستراتجية القومية العليا للدولة [xi].

وعلى هذا الأساس تصبح العقيدة العسكرية أحد المصادر الرئيسية لبناء الإستراتجية العسكرية أو بعبارة أخرى فان العقيدة العسكرية هي المرشد للإستراتجية العسكرية ..وهذا يعني انه عند بحث المسائل المتعلقة بالتحضير للحرب وخوضها ومسائل بناء القوات وإعدادها لابد للإستراتجية العسكرية من الاعتماد كليا على أحكام العقيدة العسكرية الذي تتبناها الدولة، كما أن تطوير الإستراتجية العسكرية وتبدلها من شكل الى آخر لا بد وان يراعي ما هو موجود وفق أحكام ومبادئ العقيدة العسكرية [xii] وكل من

العقيدة العسكرية والإستراتجية العسكرية يجب إن يكونا منسجمين مع التوجه العقائدي للدولة وقدراتها القومية في ظروف مناسبة حيث أن ذلك يشكل عامل من عوامل القوة القومية للدولة [xiii]، وتستلهم العقيدة العسكرية من مجموعة مصادر يمكن إجمالها فيما يلي : [xiv]

أ- العقيدة الشاملة للدولة : والتي تعد المصدر الأساس لجميع مستويات العقيدة بشكل عام والعقيدة العسكرية بشكل خاص، ونظرا لاختلاف العقائد الشاملة للدول، فإننا لا يجوز لنا القول بوجود عقيدة عسكرية واحدة.

ب- التاريخ العسكري : والذي يعد مصدرا فعالا وناجحا لبناء العقيدة العسكرية وتطويرها، لان حصيلة خبرة وتجارب متكررة :

ج- التطور التقني : حيث يؤكد العسكريون أن المظاهر التقنية للحرب ذات تأثير كبير على تطور النظريات العسكرية وممارستها

د – مصادر التهديد والتغيرات المستمرة في النظام الدولي : والتي ينعكس أثرها بشكل واضح على العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها

هـ- طبيعة الحروب المتوقعة : أي الحرب المتوقع ان تخوضها الدولة من حيث نوعها وشكلها ومستوياتها ومشروعيتها ووسائلها

و- طبيعة الدولة الجغرافية : والتي تنعكس على العقيدة العسكرية بشكل مباشر فموقع الدولة لا يحدد حجم تنظيماتها العسكرية فحسب بل ونوعيتها وطريقة استخدامها .

وترتكز العقيدة العسكرية على بعدين أساسيين أما الأول فهو البعد السياسي حيث أن العقيدة العسكرية تصاغ وفقا لأحكام الدستور والسياسة العليا للدولة ولذلك عادة ما ترتبط العقيدة العسكرية للجيوش بمبادئ الدولة في علاقاتها الدولية، ومن جهة أخرى في وجهة نظر القيادة السياسية للقوة العسكرية و طبيعة استخداماتها وكذلك في تقدير القيادة السياسية للبيئة الخارجية والتي تعد عاملا مؤثرا على بناء العقيدة العسكرية، أما البعد الثاني فهو البعد العسكري حيث ترتبط العقيدة العسكرية بالمبادئ العامة التي تنظم القوات العسكرية واستخدامها في وقت الحرب.

ونظراً لما تحمله العقيدة العسكرية من اعتبارات معنوية وتنظيمية وفكرية للجيوش تخصص بعض الدول إدارات وهيئات للعقيدة العسكرية ضمن تنظيم قواتها المسلحة وجيوشها وتتمثل أهمية العقيدة العسكرية في ما يلي:[xv]

- تعتبر الدليل الأساسي لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في مختلف المستويات
- تعتبر الدليل الرئيسي لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها في الحاضر والمستقبل.
- تعتبر المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها أو حجمها في الداخل والخارج.
- تعتبر القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه نوايا استخدام القوات المسلحة للدولة فهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع المستويات في الدولة.

وبصورة عامة يمكن أن نخرج بجملة من الخصائص حول مفهوم العقيدة العسكرية: 1- أن العقيدة العسكرية هي المحدد لهوية الجيوش أي انه تعتبر مدخلا رئيسا لفهم " الفكر العسكري " في دولة معينة.2- أن العقيدة العسكرية ليست متغيرا مستقلا وإنما هي متغير تابع مستمد من المبادئ العامة للدولة وخاصة مبادئ علاقاتها الخارجية والتي يحددها الدستور 3- أن العقيدة العسكرية هي المرشد الأساسي للإستراتجية العسكرية للجيوش وان كان هذه الإستراتجية تتأثر بعوامل عديدة أخرى.

2. العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ومرتكزاتها

يعد الجيش الوطني الشعبي في الجزائر سليل جيش التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، و ترتبط قيمة الجيش الجزائري في كونه هو المؤسسة الرئيسية التي تحملت مسؤولية بناء الدولة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو ما ضمن لهذه المؤسسة أهيمتها المستمرة كمؤسسة من مؤسسات الدولة، وهو ما ترجمته نصوص الدساتير المختلفة التي عرفتها الجزائر، فدستور 1963 تضمن ان « الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من اجل التحرير الوطني وهو يتولى الدفاع عن قيم الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد » [xvi]، كما نص دستور 1976 على أن « يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية » [xvii] ،أما دستور 1986 فقد نص في المادة 24 على أن « تنظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية » [xviii] وهو نفس النص المتضمن في المادة 25 من دستور 1996 [xix].

ويشير بعض الباحثين الى بعض أوجه التميز والفرادة التي تطبع النظام السياسي الجزائري ومعه مؤسسة الجيش بما هي المؤسسة الأكثر تنظيما وقوة إذ على عكس جيوش العالم فان هذا الجيش لم تصنعه دولة بل هو الذي صنع دولته [xx] ومع ذلك فان هذا الدور الذي أداه الجيش الجزائري في مسار بناء الدولة ليس خصوصية جزائرية، إذ غالبا ما يقال أن الجيش بنى الدولة في الجزائر وليس العكس والحقيقة أن هذا يصح في حالة بعض الدول المستقلة حديثا عن حركة التحرر الوطني ولكن حتى في بعض الدول الأوربية التي لم تقم داخل حدود طبيعية بل قامت من توسع نواة صغيرة مثل إمارة برندبورغ في بروسيا أو إمارة موسكو في روسيا فغالبا ما بنيت الدولة بما يتلاءم مع حاجيات الجيش [xxi].

إن هذه الأهمية التي تمتع بها الجيش الجزائري في مسار بناء الدولة الجزائرية منذ الاستقلال تخول القول أن هذه المؤسسة هي التي كانت المسؤول الأول عن وصياغة العقيدة العسكرية للجيش الجزائري والتي تتمحور حول مرتكزين أساسيين :

1.2 عقيدة الجيش الجزائري هي عقيدة دفاعية

إن استخدام القوة لإغراض دفاعية يعني أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم الموجه اليها أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها

والذي لا يجدي في دفعه الأدوات الأخرى الأقل عنفا من أدوات السياسة الخارجية ويمكن تحديد الخصائص التالية لإعطاء الأولوية للأغراض الدفاعية في استخدام القوة العسكرية للدول :[xxii]

*- أن دعم المقدرة الدفاعية للدولة يدعم في نفس الوقت من قدرتها على الردع وهو ما قد يمكنها من إحباط الهجوم لان الردع يسبق الدفاع وإخفاق الردع هو الذي يؤدي الى التجاء الدول الى الدفاع الفعال عن كيانها ومصالحها وسيادتها الإقليمية .

*- أن الإستراتجية الدفاعية للدولة قد تتطور إما الى خوض حرب محدودة أو تحقيق مطالب الدولة المدافعة أو الإصرار على معاقبة الطرف المهاجم.

*- أن التخطيط الدفاعي عملية معقدة وقد يستلزم مزج الوسائل الدفاعية بالوسائل الهجومية.

ولا تخلو العقيدة الدفاعية للجيوش من المشكلات والتي يلخصها " باري بوزان" فيما يسميه بمعضلة الدفاع والتي تتشكل ارتباطا بالعوامل التالية : أ- أن تكون مزايا الأسلحة الهجومية المتوفرة لدى الطرف المهاجم أكثر من نوعية التسلح الموجه للدفاع .ب- أن تكون تكاليف الدفاع اكبر من الموارد المتاحة للدولة .ج- أن يكون تدمير العدو هو الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق الدفاع الوطني .د- عدم التوافق بين الدفاع ومتطلبات الأمن القومي أي أن تكون الموارد المخصصة للدفاع هدفها دعم التوازنات الاقتصادية وليس تماشيا مع متطلبات الأمن القومي [xxiii].

ويستند مرتكز العقيدة الدفاعية للجيش الجزائري على مبادئ الدستور الجزائري وحتى لا نخوض في تفاصيل الدساتير السابقة فان آخر وثيقة دستورية صادرة في الجزائر سنة 2016 تشير الى « تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها ».[xxiv] ويعتبر هذا المرتكز مستلا أيضا من مبادئ ثورة نوفمبر 1954 حيث أن هذه الثورة قامت لتحرير الجزائر من العدوان المستمر الذي مارسه الاستعمار الفرنسي وقد ساهم ذلك في تشكيل المنطق الدفاعي للعقيدة العسكرية للجيش الجزائري من حيث ان القوة العسكرية لا تستخدم إلا لغرض الدفاع ورد العدوان .

ويرتبط الطابع الدفاعي للعقيدة العسكرية الجزائرية بفكرة الالتزام بالحدود السيادية وهو يعني عدم تسخير القوات المسلحة الجزائرية للاستخدام في إطار التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو المساهمة في عسكرة الأزمات التي تقع فيها ويستند هذا ايضا الى نصوص الدستور الجزائري حيث تنص المادة 31 من آخر وثيقة دستورية صادرة في الجزائر في مارس 2016 الى أن « تعمل الجزائر من اجل الدعم الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه » [xxv]، كما تنص المادة 29 من نفس الوثيقة الدستورية على ان تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

2.2 النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية الجزائرية

تشير النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري الى الانفصال عن الاشتراك في أي شكل من أشكال التحالفات أو التكتلات العسكرية ومن المهم في هذا السياق التفريق بين المفهومين وذلك من حيث :[xxvi]

*- التكتل يمثل عصبة عسكرية ترتبط بوحدة أيدلوجية أي انه يتسم بالتجانس المذهبي بين أعضائه في حين لا يشترط ذلك في الحلف.

*- يمثل التكتل حلفا عسكريا دائما غير مؤقت ولا يقتصر عمله على تقديم المساعدة العسكرية في وقت الحرب فقط بل يعمل في أوقات السلم أيضا بهدف التنسيق بين أعضائه في جميع المجالات الدولية العسكرية والسياسية والأيدلوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد كان من المهم التفريق بين المفهومين لأجل إثبات أن النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري تمنعه من الاشتراك في أي شكل من أشكال الأحلاف أو التكتلات العسكرية أو حتى اتفاقيات دفاع مشترك، وذلك بالرغم من أن جيش التحرير الوطني في فترة ثورة التحرير المباركة قد ساهم في تنظيمات عسكرية مشتركة كجيش تحرير المغرب العربي سنة 1955 والذي كان عبارة عن إطار عسكري مشترك بين الدول المغاربية وقد بدأ عملياته العسكرية في 2 أكتوبر 1955 بين الجزائر والمغرب، و قد التزم جيش التحرير المغاربي من جهة بمواصلة الكفاح حتى تحقيق الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي ، بالإضافة إلى عدم الالتزام بأي اتفاقيات عقدت أو تعقد في المستقبل لا تحقق هدف الاستقلال، وقد كان ميلاد جيش التحرير هو احد الأسباب لإقرار الحكومة الفرنسية باستقلال تونس والمغرب بداية من 1956[xxvii]

ويشير البعض الى اتحاد المغرب العربي التي تعد الجزائر احد مؤسسيه باعتباره يأخذ شكل حلف عسكري وذلك استنادا الى جملة من المواد القانونية في الوثيقة التأسيسية لهذا التجمع الإقليمي فتشير المادة الثالثة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي -كتجربة تكاملية مغاربية معاصرة- إلى انه في ميدان الدفاع يهدف اتحاد المغرب العربي إلى صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، كما تشير المادة الرابعة عشر إلى أن كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الاتحاد يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى، بالإضافة إلى ما تشير إليه المادة الخامسة عشر من انه تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس امن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، وتتعهد دول الاتحاد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى [xxviii].

ويشير هذا إلى عدد المواد المتعلقة بالبعد العسكري في المعاهدة المنشئة، فإذا تمت مقارنة معاهدة اتحاد المغرب العربي مع مجلس التعاون الخليجي فان معاهدة هذا الأخير لا تتضمن أي مادة متعلقة بالبعد العسكري[xxix] وعليه فان اتحاد المغرب العربي يتوافق في هذه الجزئية مع التعريف العام للأحلاف العسكرية، ومع ذلك فانه يمكن تقديم مجموعة من الحجج التي تجعل اتحاد المغرب العربي لا يتطابق مع النظام القانوني للأحلاف العسكرية من حيث : [xxx] أ- أن اتحاد المغرب العربي يحكمه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على عكس الأحلاف العسكرية التي يحكمها الفصل السابع .ب- إذا كان الاتحاد يهدف إلى حماية الدول الأعضاء فيه وصيانة استقلالها وسيادتها فليس هذا غرضه الوحيد كما هو الحال في مفهوم الأحلاف العسكرية .

وتظهر النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري اذا ما قارنه بجيوش الدول المغاربية الأخرى وتظهر العلاقات مع حلف الشمال الأطلسي كمثال هام في هذا السياق « فبينما تحتفظ الجزائر بعقيدة عسكرية مستقلة عن المظلات الأجنبية، فانه يعتبر المغرب وتونس أكثر دولتين ارتباطا بحلف الشمال الأطلسي حيث يقدم المغرب نفسه باعتباره شريك مميز للقوى الغربية وكان اجتماع الرباط 2006 بين الحلف والدول المتوسطية الأول من نوعه في بلد متوسطي تأكيدا على هذا التوجه وقد عزز المغرب مكانته في علاقته مع القوى الغربية لما منحته الولايات المتحدة 2004 صفة حليف أساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي، أما تونس ونظرا لانكشافها البنيوي فقد اعتمدت باكرا على علاقات مميزة مع القوى الغربية وهذا امتدادا لتوجهات تاريخية حيث حدد أول رئيس تونسي الحبيب بورقيبة التوجهات الإستراتجية لبلاده في عام 1956 بان العلاقات مع حلف الشمال الأطلسي أولى من العلاقات مع جامعة الدول العربية».[xxxi]

3 اثر التحولات الجيوسياسية الراهنة على العقيدة العسكرية للجيش الجزائري :

يشير معنى التحول الجيوسياسي الى انتقال الوضع الجيبولتيكي المرتبط بدولة معينة من حالة الى أخرى، وفي التصورات التقليدية – الجيوبولتيكا التقليدية – فان التحول الجيوبولتيكي لا يحدث إلا ارتباطا بعاملين أساسيين، أما الأول فهو تغير هيكل علاقات القوة سواءا على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، والعامل الثاني هو تغير مصادر تهديدات الأمن القومي بالنسبة للدولة، لكن ما يسمى الجيبولتيك النقدي أضاف سبب آخر لحدوث تحول جيولتيكي وهو " الأحداث " حيث أن هذه الأخيرة أصبحت سببا في نشأة الأوضاع الجيبولتيكية الجديدة أو ما يسميه دعاة الجيولتيك النقدي بالنظام الجيبولتيكي.

حيث أصبح لكل نظام جيوبولتيكي قواعد جيبولتيكية متحكمة فيه ولكن قد تحدث تغيرات مفاجئة ضمن الترتيب الجيبولتيكي يطلق عليها فترات الانتقال الجيبولتيكي أو النقلة السريعة في تغير الحدث مثل الثورة الإيرانية او سقوط الاتحاد السوفياتي أو أحداث 11 سبتمر، وأخيرا ما تسمى في الأدبيات الغربية بالربيع العربي ،فكل هذه المتغيرات أو الأحداث حدثت وفق عنصر المفاجئة وخلقت أوضاع جيبولتيكية محلية ودولية مغايرة بل يمكن القول انها خلقت نظاما جيبولتيكيا جديدا [xxxii]، وفي الوقت الراهن هناك تحولين أساسيين في البيئة الجيوسياسية التي تلامس وضع الدولة الجزائرية وهما : سياق الفشل الإقليمي، و عسكرة سلوك القوى الكبرى في المحيط الجيوسياسي أديا الى خلق وضع جيبولتيكي جديد.

1.3 . سياق الفشل الإقليمي

من المهم جدا أن نفرق بين مفهوم" الفشل الإقليمي " ومفهوم " إعادة الهيكلة الإقليمية " حيث يعد هذا الأخير حالة سلبية أعمق من حالات الأمن الإقليمي تتسم بثلاث خصائص : الأول أنها تعبر عن صراع بين قوى خارجية عن الإقليم ومجموعة من الفواعل من غير الدول في الإقليم بحيث تكون دول الإقليم هي الفضاء الأساسي للصراع، الثانية أن الفواعل في إطار إعادة الهيكلة الإقليمية لا يهدفان الى مكاسب مادية ولكن الى إعادة الهيكلة والثقافة السياسية للإقليم من خلال الترويج لخرائط جديدة، الثالثة أن الصراع حول

إعادة الهيكلة الإقليمية يتسم بالتطرف في سلوك أطرافه [xxxiii].

أما الفشل الإقليمي فهو يعبر عن تزايد عدد الدول التي تتسم بحالة " الفشل " في نظام إقليمي معين، ويشير مفهوم الدولة الفاشلة الى الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها فضلا عن معاناة مؤسساتها من الضعف الهيكلي والوظيفي، أي انها الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتزداد خطورة هذه الدول مع ازدياد حدة الأزمات لان الدولة الفاشلة غير مهيأة لمواجهة المستجدات والمخاطر الداخلية والخارجية، مما يزيد من احتمالات تحول هذه الدولة الى تهديد للسلام والاستقرار الدوليين [xxxiv].

و يعتبر ما يسمى في الأدبيات الغربية الحراك العربي الحدث الأبرز التي أدت إلى نشأة سياق جيوبولتيكي جديد بالنسبة للجزائر خصوصا وأن هذا الحدث قد طال في بيئته الدول المحادية للجزائر وإذا كانت دولة تونس قد تجاوزت الوضع الهش داخل الدولة فان الدولة الليبية لا تزال تعاني من أزمة داخلية عميقة تلقي بظلالها على مضمون الأمن الإقليمي في إطارها الجغرافي بالشكل الذي أضاف الدولة الليبية الى قائمة الدول التي تتصف بحالة الفشل والمحيطة جغرافيا بالجزائر، فقد تعرضت الدولة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي الى حالة من " الفشل الدولاتي " وبذلك انضمت الى قائمة الدول المحيطة بالجزائر والتي ينطبق عليها أما وضع " الدولة الفاشلة " أو " الدولة الهشة "، إذ تشعر الجزائر بخطر أن تكون محاطة بدول فاشلة وأخرى ضعيفة مثل مالي وليبيا والنيجر وموريتنانيا فحدودها مع مالي وهي الأطول تبلغ 1375 كلم، ومع النيجر وهي من الدول المجاورة الهشة تبلغ حدودها 956 كلم، في حين أن حدودها مع ليبيا تبلغ 982 كلم [xxxv].

ولذا تستشعر الجزائر بعد تعرض ليبيا لحالة من الفشل إلى أن تكون موجودة في حالة من سياق يتسم ب" بالفشل الإقليمي " لان هذا النوع من السياقات هو ما يحفز على انتقال الفوضى، حيث الفوضى التي تنتج عن وضع " الفشل الدولاتي " مثلما يرى " روبرت كوبر" تتسم بثلاث خصائص مؤثرة على البيئة الخارجية لتلك الدولة وهي الأولى خاصية الانتشار إذ لا يمكن لأي أزمة داخل حدود دولة معينة أن تبقي أثارها داخل تلك الحدود وفقط، والثاني أن الفوضى أصبحت تعزز من حالة فشل الدول، والثالثة أن الفوضى هي أكثر ما يصنع سياق تهديدات الأمن القومي بالنسبة للدول الأخرى وخاصة دول الجوار [xxxvi].

لقد شكلت الارتباكات الأمنية التي عمت التراب الليبي في أعقاب الحراك عامل جذب لمجموعة من الجماعات المسلحة التي تمددت في المنطقة مستغلة الفراغ الأمني الذي خلفه إسقاط نظام القذافي وتصاعد الصراع بين مختلف الفصائل في البلاد وقد زاد من تعقد الأمر تسرب السلاح الليبي الى عدد من هذه الجماعات التي استثمرت الأوضاع في تعزيز قوتها ورسم خططها [xxxvii].

2.3 عسكرة سلوك القوى الكبرى في المحيط الجيوسياسي للجزائر

من التحولات الجيوسياسية ذات الأهمية أيضا في المحيط الإقليمي للجزائر، هي تلك المتمثلة في عسكرة سلوك القوى الكبرى اتجاه منطقة الساحل الإفريقي والذي اخذ شكل تدخل عسكري مباشر ونتكلم في هذا

السياق عن التدخل العسكري للدول الغربية في ليبيا سنة 2011 وكذلك التدخل العسكري الفرنسي في مالي سنة 2013 وبالنسبة للازمة الليبية فانه يمكن القول أن التدخل العسكري للدول الكبرى في ليبيا هو مثال متكامل على رغبة هذه الدول في عسكرة سلوكها في منطقة الساحل الإفريقي هذا من وجهة نظرنا مبرر من خلال ما يلي :

- عدم تطابق مضمون القرار الأممي الذي تم على أساسه التدخل وهو القرار رقم 1973[xxxviii] مع مضمون العمليات العسكرية، حيث ينص القرار على فرض منطقة حظر جوي من اجل مساعدة المدنيين الليبيين لكن العلميات العسكرية أخذت شكل ضربات عسكرية اتجاه قوات النظام الليبي.

- عدم توفر المبررات الأخلاقية والإنسانية الكافية والتي يمكن أن تشكل رافدا لمبدأ " مسؤولية الحماية " والذي عادة ما يستند اليه ما يسمى التدخل العسكري لأغراض إنسانية، بل إن هذا التدخل ارتبط بأجندة مصالح واضحة للدول الغربية[xxxix].

أما بالنسبة للتدخل العسكري الفرنسي في مالي فان إثبات الإصرار على عسكرة السلوك الفرنسي اتجاه المنطقة كتحول جسيوسياسي جديد مرتبط بالحجج التي ترى أن هذا التدخل العسكري لم يكن ضروريا وذلك يشمل :[xl]

- أن القرار 2071 الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بشأن التدخل العسكري في مالي بتاريخ 12 أكتوبر 2012 لم يغلق الباب تماما أمام الحل السلمي ..حيث دعا القرار الحكومة المالية والمتمردين الطوارق في شمال مالي الى الدخول في مفاوضات من اجل إيجاد حل سلمي .

- مبادرة الحركة الوطنية لتحرير الازواد ليس فقط الى التراجع عن إعلان الانفصال ولكن أيضا الى التبرؤ من التنظيمات الإرهابية الموجودة في المنطقة من خلال الإصرار على الطابع العلماني للحركة .. حيث كان من الممكن التعاطي بايجابية مع سلوك هذه الحركة مع العمل على تقوية الجيش المالي.

- انه لم يكن هناك إجماع داخلي في مالي على هذا التدخل حيث كانت وجهات نظر معينة تعتبره شكل من أشكال إحياء السلوك الاستعماري في السياسة الفرنسية.

ان اعتماد سياسات التدخل العسكري المباشر هو إقرار بفشل "أقلمة" سياسات الامننة والتي تراهن على تشكيل اطر تنسيقية بين دول المنطقة بالرغم من الاستمرار في تشكيل هذه الأطر حيث بدأت المبادرات الخارجية لإنشاء اطر جماعية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء ما تسمى مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب وهي عبارة عن برنامج بين الأجهزة يستهدف بناء قدرة لمكافحة الإرهاب بين القوات المحلية في الدول الإفريقية التسع المشاركة : الجزائر، تشاد، مالي وموريتانيا، والمغرب والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وتونس، وتنصب المبادرة على إجراء تحسينات تكتيكية في قدرة مكافحة الإرهاب لكن على المدى المتوسط تشمل مساعدة الحكومات المحلية على علاج الأسباب الأصيلة للإرهاب.[xli] .

وجاءت المبادرة الثاني من طرف الاتحاد الأوربي من خلال مباردة ما تسمى بالإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل" سنة 2011 ، ثم طرح فرنسا لما تسمى المنظمة الأمنية الإقليمية المتخصصة

بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، من أجل التنسيق بينها لمواجهة "الجماعات الإرهابية" سنة 2014 ، ليضاف اليها مؤخرا إعلان فرنسا سنة 2017 عن تشكيل ما تسمى "قوة تجمع الساحل " وهي عبارة عن إطار عسكري مشترك بين خمس دول من منطقة الساحل وهي موريتنانيا، التشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو، وبإشراف فرنسي.

وبعد استعراض أهم التحولات الجيوسياسية والتي يمكن ان تشكل وضع جيوبولتيكي جديد بالنسبة للدولة الجزائرية بقي لنا أن نعود للسؤال الرئيسي في هذه الدراسة والمتمثل في : هل هذه التحولات الجيوسياسية تستدعي ضرورة تغيير مرتكزات العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ؟ وبشكل أكثر تفصيلا ": هل يجب على الجيش الجزائري التخلي عن المنطق الدفاعي في عقيدته العسكرية ؟ وهل يجب على الجيش الجزائري ان ينفتح على الاشتراك في الأحلاف والتكتلات العسكرية والتخلي عن النزعة الاستقلالية الصريحة ؟.

ونرى في إطار الإجابة على ذلك السؤال المركزي والتساؤلات الفرعية المرتبطة به أن الجيش الجزائري يحتاج الى تكييف عقيدته العسكرية مع التحولات الجيوسياسية الراهنة وليس تغييرها وهو ما عبر عنه الفريق احمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الجزائري وقائد أركان الجيش الجزائري في معرض تعريفه بالعقيدة العسكرية الجزائرية بالقول « انها نتاج لعمق فكري وثقافي وحضاري تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل، تستمد مبادئها من الإرث التاريخي والنضالي للأمة وكفاحها المستميت، ضد الاستعمار ومن قيمها الدينية والمعنوية ومن المثل العليا للدولة وتشريعاتها، تتم مراجعتها وتحيينها، كلما تطلب الأمر ذلك، لتتكيف مع متغيرات المعطيات الجيوسياسية وهي بذلك تمثل أسس سياسة الدفاع الوطني ومرتكزا رئيسيا لصياغة الإستراتيجية العسكرية »[xlii]، وفي سبيل الدفاع عن وجهة النظر هذه فإننا نتوقف عند العناصر التحليلية التالية :

3.3 الأثر على العقيدة الدفاعية

ترى وجهة نظر معينة أن التخلي عن المنطق الدفاعي في العقيدة العسكرية للجيوش في المنطقة العربية أصبح أكثر من ضرورة، وفي هذا السياق يرى الدكتور " محمد عبد السلام " أن التحولات الجيوبولتيكية الراهنة كفيلة بالحديث عن ما يسميه " نهاية الدفاع " وذلك مبرر من وجهة نظره من جوانب عديدة :[xliii]

*- أما الأول أن العقيدة الدفاعية في أصلها هي سياسة غير منطقية، إذ أن المنطق الذي يقوم على تبني " المنطق الدفاعي " هو أن الدفاع يعني الاستخدام الشرعي والعقلاني والآمن للقوة، ومع ذلك فان وجهة النظر هذه تخفي بالنسبة اليه أن الدفاع هو إستراتجية غير مريحة فتشكيل عناصر القوة بهدف صد هجوم وعدم تمكنه من تحقيق أهدافه يتيح كل الميزات للطرف المهاجم من حيث اختيار التوقيت ومسرح العلميات والأهداف المتصورة.

*- أن الفواعل العنيفة من غير الدول والتي تعتبر في الوقت الراهن مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي للدول هي فواعل لا تعرف سوى منطق الهجوم حيث تنساب الى منطقة فراغ طالما تستطيع ذلك ولا تتوقف إلا بوجود مقاومة مضادة .

*- انه في ظل القناعة بان حماية كل نطاق أو هدف محتمل من هجمات متصورة أمر غير فعال فقد ظهرت أطروحات إستراتجية جديدة لتطوير العقيدة

الدفاعية البحتة ومنها " الدفاع النشط او المتحرك" او كما يسمى أيضا " الدفاع الهجومي " من حيث أن السلوك الأكثر فاعلية هو استهداف المهاجم في شكل إستراتجية استباقية بالرغم من أن هذه الإستراتجية قد تظهر على أنها شكل من أشكال السلوك العدواني .

*- ويضيف محمد يونس الى الأسباب السابقة أن الدول أصبحت تميل في الوقت الراهن الى التخلي عن المنطق الدفاعي البحث في التعامل مع التهديدات من خلال انتظار وقوع التهديدات المحتملة والرد على مصادر التهديد بهجوم مدمر حيث بات من الثابت في الاستراتجيات العسكرية للدول التعامل مع التهديدات عبر سياسات الاستباق والتدخل الوقائي وتبدآ سياسات الاستباق الدفاعي من التحفز الحدودي وحشد القوات الى التدخل العسكري المباشر لحشد القوات [xliv].

وبالنسبة للوضع الجيبولتيكي الجديد بالنسبة للجزائر تستند وجهة النظر التي تحفز على التخلي عن المنطق الدفاعي البحت في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري بحالة الفشل الدولاتي التي أصابت الدولة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي ومساهمتها في انتشار التنظيمات الإرهابية الى درجة سيطرتها بشكل كامل على مدن ليبية في وقت من الأوقات كما حدث مع ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة الى تغلغل التنظيمات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي داخل الأراضي الليبية.

فتعرض الدولة الليبية لحالة " الفشل الدولاتي " خلق المناخ المناسب لانتشار التنظيمات الإرهابية داخلها والتي تشكل بالضرورة قاعدة لتهديد الأمني القومي للدول المجاورة وقد شكلت حادثة الاعتداء على المنشأة الغازية في مدينة تقنتورين في الصحراء الجزائرية في 16 يناير 2013 [xlv] منعطفا هاما لأدراك خطورة الوضع الليبي على الأمن القومي في الجزائر، حيث أن تنفيذ تلك العلمية انطلق من داخل الأراضي الليبية وبالرغم من قدرة الجيش الجزائري على منع حدوث عمليات أخرى، ومع ذلك فقد شكل ذلك انعطافة هامة في اهتمام الجزائر بتسوية الوضع الداخلي في ليبيا.

وبالرغم من خطورة ذلك الحدث على الأمن القومي الجزائري واستمرار حالة الفشل للدولة الليبية والتي تضاف الى حالة الهشاشة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي فان هذا لا يستوجب تغيير المنطق الدفاعي في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري بقدر ما يستوجب تكيفها مع الوضع الجيوبولتيكي الجديد وهذا من وجهة نظرنا يبرره ما يلي :

*- إن التحليلات التي تشير الى "نهاية الدفاع" كمرتكز للعقائد العسكرية للجيوش تركز بشكل كبير على حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتي باتت تتصف بما يسميه الباحث المصري " محمد عز العرب " بالحدود السائبة وهو يعني خروج السيطرة على الحدود بين الدول عن تحكم دول المنطقة وقد عزز من ذلك السياق الجيبولتيكي الناشئ في إطار ما يسمى في الأدبيات الغربية بالربيع العربي [xlvi].

وترى وجهة نظر معينة أن ذات الوضع تحقق في منطقة الشمال الإفريقي وتحديدا بالنسبة للجزائر نتاج استفحال الأزمة الداخلية في ليبيا حيث تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنيةً بكل المقاييس، ليس بسبب مشكلات داخلية، وإنما بسبب الاضطرابات المتنامية في دول الجوار المغاربي-الساحلي، وتأمين الحدود معادلة بسيطة، لأنها تقتضي وجود طرفين

مقتدرين، يتفقان على تأمين حدودهما المشتركة، أي وجود دولتين تسعى كل منهما إلى جعل حدودها آمنة ومستقرة. وهنا مكمن المشكلة، ذلك أن انهيار الدولة في ليبيا، وجزئياً في مالي، جعل حدود الجزائر معهما وليبيا منكشفة تماماً، وصارت منطقة عدم استقرار، بالنظر إلى تنامي التهديدات غير دولتية (نسبة إلى الدولة) المصدر. ففي السابق، كانت العلاقات بين الدول السبب في المشكلات على الحدود، سواء تعلق الأمر بخلافات حول ترسيمها، أو بتردّي الأوضاع الأمنية جراء الصراعات المحلية، لكن، اليوم، التهديدات غير الدولتية هي سبب الاضطرابات على الحدود، نتيجة ضعف الدولة أو غيابها.[xlvii]

لكن وجهة النظر هذه نفندها جهود الدولة الجزائرية في تأمين الحدود سواءا تلك المتعلقة بالتحفز الحدودي للجيش الجزائري من خلال " عسكرة الحدود "، أو من خلال التنسيق مع الدول المجاورة حول هذه المسالة ومن ذلك الاتفاقيات الثنائية التي وقعت في شهر مارس وأفريل بين الجزائر وليبيا حول قضايا الأمن المشترك، بالإضافة الى الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وليبيا وتونس في جانفي 2013 والمتضمن تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، يضاف اليها الاتفاقية الثنائية بين الجزائر ومالي في جانفي 2014 حول قضايا الأمن المشترك [xlviii].

*- يعتبر حجم الإنفاق العسكري على التسلح ونوعيته مؤشر قوي على التوجهات الدفاعية من عدمها، ويمكن المقارنة بين عدة فترات من حسب مؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ففي الفترة من 2001 الى 2010 زاد الإنفاق العسكري للجزائر بنسبة 38 % (الإنفاق العسكري في مؤشر معهد ستوكهلوم يشمل جوانب عديدة لكن أبرزها هو الإنفاق على التسلح)، لكن الجزائر كانت تشكل مع ثلاث دول افريقية أخرى (المغرب، نيجيريا، انغولا) 62 % من الإنفاق العسكري [xlix]، لكن في الفترة ما بين 2012 الى 2016 استأثرت الجزائر لوحدها ب46 % من الإنفاق على التسلح في القارة الإفريقية [l].

لكن هذا التحول في حجم الإنفاق العسكري على التسلح بالنسبة للجزائر في ظل التحولات الجيوسياسية منذ سنة 2011 لا يعتبر تخلي عن الطابع الدفاعي للعقيدة العسكرية للجيش الجزائري ارتباطا بتلك التحولات الجيوسياسية حيث يفند ذلك نوعية التسلح في السنوات الأخيرة، فالقيادة العسكرية الراهنة للجيش الجزائري حرصت في انجازاتها العسكرية على الطابع الدفاعي للمقتنيات العسكرية فالمنظومات س300 و س 400 هي مخصصة للدفاع عن المجال الجوي والطائرات الحربية سو 30 متعددة المهام، أما سو 32 فهي للتصدي لكل اختراق للطيران المعادي أو قوات برية معادية للتراب الجزائري وفي الدفاع البحري اقتصرت على فرقطات متعددة المهام و"كرفيت" متعددة المهام، كما أن كل الصواريخ لا يتعدى مداها 300 كلم [li]، وتستقر منظومة التسلح الجزائري ذات الطابع الدفاعي في الوقت الراهن على ما يلي:

طائرات تدريب	68
طائرات نقل	266
طائرات هجومية	99
طائرات هيلكبوتر	257
هيليكوبتر هجومي	38

منظومة الدفاع الجوي

فرقاطة	08
طرادات	13
طوافة بحرية	43
غواصات	06

منظومة الدفاع البحري

دبابة قتالية	2405
مدافع ذاتية الدفع	220
مدافع السحب	270
نظام اطلاق متعدد الصواريخ	176

منظومة الدفاع البري

المصدر : https://www.globalfirepower.com إحصائيات 2017 [lii]

4.3 الأثر على النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية الجزائرية

تشير النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية الجزائرية كما ذكرنا سابقا الى الانفصال عن الاشتراك في أي شكل من أشكال الأحلاف أو التكتلات العسكرية ؟ فهل التحولات الجيوسياسية الراهنة تحتاج الى تغيير هذا المرتكز في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ؟ او بتعبير اخر هل أدت هذه التحولات الجيوسياسية الى خلق الميكانزمات المعروفة التي تحفز الدول على تشكيل التحالفات؟. إن هذه التحولات وعلى أهيمتها فان لا ترقى الى أن تحفز في الوقت الراهن ديناميكيات تشكيل التحالف في العقيدة العسكرية الجزائري وهذا مرتبط بالعناصر التحليلية التالية :

*- أن احد المحفزات الأساسية التي تدفع الدول الى تشكيل التحالفات هو نشوء وضع من انعدام التوازن مع القوى النظامية الأخرى وخاصة تلك التي تشكل مصدر منافسة أو صراع أو تهديد [iiii]، ولم تؤدي التحولات الجيوسياسية الراهنة الى أي اختلال في التوازن الإقليمي بالنسبة للجزائر إذ لا يزال التوازن العسكري يميل للجزائر على حساب المغرب كمنافس إقليمي ويمكن إيراد الأرقام التي تؤكد ذلك :

محدد المقارنة/ البلد	الجزائر	المغرب
ميزانية الدفاع	10.57مليار دولار	3.4 مليار دولار
القوات العسكرية	520 ألف عسكري	198 ألف عسكري
قوات الاحتياط	272 ألف عسكري	175 ألف عسكري
هيلوكبتر	257	129
هيلكوبتر هجومي	38	/
طائرات هجومية	99	50
مقاتلات	89	50
طائرات تدريب	68	80
طائرات نقل	266	158
مطارات	157	55
الدبابات	2405	1276
الفرقطات	08	03

طوافة بحرية	43	18

مقارنة بين القدرات العسكرية الجزائرية والمغربية (إحصائيات 2017)– المصدر:

[liv] https://www.globalfirepower.com

*- إن الميكانيزم الثاني الذي يحفز على الميل للاندماج في التحالفات فهو المتعلق بشعور طرفين أو أكثر بأنهما مهددان بما فيه الكفاية من طرف أخر مع الاعتقاد أن مواجهة هذا الطرف من خلال التحالف تكون نتيجته أفضل مقارنة مع المواجهة الانفرادية له [lv]، وقد أدت التحولات الجيوسياسية في المحيط الجزائري الى إعادة تشكيل مشهد التهديد الإرهابي من خلال ظهور فاعل إرهابي جديد في منطقة الساحل الإفريقي وهو ما يسمى " تنظيم الدولة الإسلامية "، والذي استدعى نشأة حلف عسكري عالمي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من اجل مواجهة تمدده في منطقة الشرق الاوسط بالاضافة الى جهود ما تسمى " القيادة العسكرية الرباعية " والتي تقودها روسيا ويقع مقرها في العاصمة بغداد والتي تقترب من شكل " حلف عسكري "

لقد أصبح وضع التنظيمات الإرهابية أكثر تعقيدا بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وطموح قيادته في مد مشروعها بحيث يتجاوز حدود المشرق العربي الى المغرب العربي مستغلا وجود حواضن يمكن توظيفها في التحرك نحو الساحة المغاربية لتوافر إمكانية التفاعل ايدلوجيا وعملياتيا ولوجستيا وتنظيميا أي الأرضية الأيدلوجية في بلدان المغرب العربي حيث تتواجد جماعات متطرفة قريبة من ايدلوجية داعش كما تعتبر دول المغرب العربي من أهم الدول المصدرة للمقاتلين منذ الاحتلال السوفياتي لافغانستنان وبعد احتلال أمريكا للعراق وهو الوضع الذي استغله داعش في استقطاب جهاديين من دول المغرب العربي وتقدر الأمم المتحدة أعدادهم بحوالي 3000 مقاتل تونسي و1200 مغربي و170 جزائري [lvi].

وقد استقر تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل في ليبيا مستغلا حالة " الفشل الدولاتي " التي عرفتها الدولة الليبية منذ سنة 2011 وقد اختار إستراتجية مدروسة للاستقرار تتضمن ما يلي : 1- البعد الى حد ما عن الحدود المصرية ومناطق حضور الجيش الوطني الليبي بما يضعف من احتمالات توجيه ضربات لمواقع التنظيم في العمق 2- الاستقرار في مناطق تلاقي حقول النفط وأنابيب الغاز في ليبيا وهو ما يشكل للتنظيم مرتكزا اقتصاديا بالإضافة الى وجود العديد من المؤسسات الإستراتجية فيها على غرار قاعدة القرضابية الجوية، والنهر الصناعي، ومحطة توليد كهرباء سرت 3- عدم وجود منافسين محليين للتنظيم في مدينة سرت في ظل توافقه مع تنظيم " أنصار الشريعة ". [lvii]

لقد استدعى مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط بناء تحالف عسكري عالمي، بالإضافة الى قيادة عسكرية رباعية وكل منهما تقوده قوة عالمية كبرى، وهنا نتسائل لماذا لم تندمج الجزائر في بناء تحالف إقليمي لمواجهة هذا التنظيم رغم خطورته واستمرت في تكريس النزعة الاستقلالية باعتبارها مرتكز أساسي للعقيدة العسكرية للجيش الجزائري ؟ .إن التهديد الأمني الذي يشكله هذا التنظيم إن بشكل مستقل أو من خلال تحالفه مع تنظيمات إرهابية أخرى

قد حول بالفعل مشهد " التهديد الإرهابي " في منطقة الساحل الإفريقي كمحور مهم في المحيط الجيوسياسي للجزائر، ولكنه لم يرق الى درجة تحفيز الجزائر لبناء تحالف عسكري اقليمي لمواجهة هذا التنظيم وهذا يرجع للتقدير العقلاني للجيش الجزائري لمصادر خطورة هذا التنظيم والتي تستند بشكل كبير الى " ميوعة الحدود " بين الدول وهو ما ركزت عليه الإستراتجية الجزائرية بالتنسيق مع الدول الأخرى في المنطقة – مثلما اشرنا سابقا – بهدف محاصرة التنظيم داخل الأراضي الليبية مع دعم مجهودات الدولة الليبية في مواجهته.

وهي الإستراتجية التي شكلت بديلا فعالا عن تشكيل تحالف عسكري إقليمي لمواجهة هذا التنظيم حيث تم دعم حكومة الوفاق الوطني لمواجهة هذا التنظيم وهو ما أسفر عن التخلص من سيطرته على عدد من المدن الليبية حيث تم طرد القوات الليبية لمقاتلي التنظيم من سرت مما جعلهم يتوجهون لجنوب ليبيا، ورغم نجاح طردهم من أكبر معاقلهم بليبيا، فإنه يظل تهديدا إقليميا، فسارع جيران ليبيا إلى إغلاق الأبواب أمام مقاتلي التنظيم الساعين لملاذ آمن داخل تلك البلدان أو محاولتهم تجنيد شبابها لتعويض النقص في صفوفهم، ويُقال إن التنظيم لا يزال يملك بعض الحضور حول بلدة صبراتة في الغرب، والتي تشكّل معقلاً للجهاديين التونسيين، وكما لا تزال خلاياه السرّية قادرة على شنّ هجوم داخل العاصمة وحولها[lviii].

*- إن الميكانزم الثالث للميل لتشكيل تحالفات هو ذلك المتعلق بشعور القادة بأنهم مضطرين للاهتمام بشكل كبير بمخاطر الإطاحة بالسلطة، و إذا شعر هؤلاء بافتقادهم للقوة على التعبئة الداخلية فات الدول تميل نحو تشكيل التحالفات[lix]، وتبدو الحالة السورية نموذجية في هذا السياق من خلال التجاء النظام السوري الى التحالف العسكري مع كل من روسيا الفيدرالية والجمهورية الإسلامية الإيرانية -نتيجة العجز عن مجابهة المد الداخلي لتغيير النظام باستخدام العنف-، وهو ما انعكس ميدانيا لصالح النظام الحاكم في سوريا .

أما بالنسبة للجزائر ومع تبلور ما يسمى " بالحراك العربي " كتحول جيوسياسي فقد أشارت وجهة نظر معينة بان الجزائر قد تكون من بين الدول التي يشملها هذا السياق، لكن عدم تطور هذا السياق ليصل الى ما يشابه واقع الدول الأخرى التي حدثت فيها تداعيات ما يسمى في الأدبيات الغربية بالحراك العربي مرتبط بالإصلاحات السياسية التي أقرتها الدولة الجزائرية منذ افريل سنة 2011 والتي انعكست إيجابا على الاستقرار السياسي والأمني، حيث تم طرح جملة من الإصلاحات السياسية والتي شملت ما يلي :[lx] أ- إصلاح قانون الانتخابات ك حيث تم استحداث اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة والإشراف على الانتخابات وهي هيئة حدد عملها بأنها تعمل باستقلالية عن وصاية الإدارة ولها صلاحية الفصل في النزاعات بحيادية. ب- تعديل القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية والذي أعطى مرونة اكبر في الإجراءات المتعلقة بتأسيس واعتماد الأحزاب السياسية وقد ترتب عليه تأسيس عشرات الأحزاب السياسية ج- ترقية المشاركة السياسية للمرأة من خلال ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة .

4. خاتمة:

إن التفاصيل التي تم عرضها في محاور الدراسة تفيد بأنه يمكن الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات

حول موضوع العلاقة بين التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري والتي تتمثل فيما يلي :

1- إن الجيش الجزائري من الجيوش التي توظف مفهوم " العقيدة العسكرية " بخلاف عديد جيوش العالم والتي تكتفي بتوظيف مفهوم " السياسة العسكرية "، و العقيدة العسكرية الجزائرية لها مصدران أساسيان أما الأول فهو التاريخ الثوري حيث يعتبر الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني في فترة الاستعمار الفرنسي، وأما المصدر الثاني فهو الدساتير المتعاقبة للدولة الجزائرية منذ الاستقلال كما أن العقيدة العسكرية للجيش الجزائري يمكن فهمها من خلال مرتكزين أساسيين : أما الأول من حيث كونها عقيدة دفاعية بحتة، أما الثاني فمن حيث تكريس النزعة الاستقلالية حيث يفصل الجيش الجزائري نفسه عن الاشتراك في أي تحالفات أو تكتلات عسكرية.

2- إن السنوات الأخيرة عرفت تحولات جيوسياسية ذات أهمية كبيرة ترقى لان تشكل وضعا جيبولتيكيا بالنسبة للجزائر ومنها ما يتعلق بسلوك القوى الكبرى الذي أصبح يميل الى العسكرة في المحيط الجيوسياسي للجزائر وتحديدا في منطقة الساحل الإفريقي، ومنها ما يتعلق بالسياق الإقليمي الجديد الذي يتسم بحالة من " الفشل الإقليمي " بعد تبلور ما يسمى " الحراك العربي " والذي أدى الى تأزم الوضع الليبي مضافا الى حالة الهشاشة التي كانت تعاني منها مجموعة من دول المنطقة وهو ما خلق حالة من الفشل الإقليمي في المحيط الجزائري.

3- إن هذه التحولات الجيوسياسية على أهميتها فإنها لم تؤدي الى تغيير مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية بقدر ما أدت الى تكييفها فبالنسبة الى الطابع الدفاعي لهذه العقيدة فقد أدت تلك التحولات الى تحفز هذا الطابع وليس تغييره الى الطابع الهجومي حيث لا يزال الجيش الجزائري يصر على عدم المبادرة إلى خوض عمليات قتالية، ولكن يظهر هذا التكيف من خلال التحفز تفعيل التحفز الحدودي والذي يعتبر الحد النهائي للطابع الدفاعي، أما بالنسبة للنزعة الاستقلالية فلم تؤدي تلك التحولات أيضا الى تغيير هذا المرتكز حيث لم تندمج الجزائر في أي شكل من أشكال التحالفات أو التكتلات العسكرية، ولكن أدى الى تكييفها من خلال زيادة مستوى التنسيق العسكري والأمني مع الدول الفاعلة في المنطقة سواءا كانت دول كبرى أو دول مجاورة.

4- من الواضح أيضا أن توقف حدود تأثر العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ارتباطا بالتحولات الجيوسياسية الراهنة عند تكيف هذه العقيدة وليس تغيير مرتكزاتها يحفزه التكامل مع النخب المدنية ممثلة في القيادة السياسية الجزائرية والتي أحسنت التعامل مع هذا السياق الجيوسياسي الجديد سواءا على المستوى الداخلي أو من خلال ا

[i] خليل حسين، حسين عبيد . الاستراتجيا : التفكير والتخطيط الاستراتيجي ، استراتجيات الأمن القومي، الحروب واستراتيجا الاقتراب غير المباشر . (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية 2013)، 102

[ii] سوسن عساف. العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي. (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث .2008) 163.

[iii] نزار اسماعيل الحيالي، عادل عبد الحمزة البديوي.قراءات في المذهب العسكري الأمريكي، مجلة قضايا سياسية. ع 33/32 (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية. 2013.)، 02

[iv] نزار اسماعيل الحيالي ، عمار حميد ياسين. قراءات في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر .مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد.2013) ،06

[v] محمد يونس. الاتجاه نحو الاستراتجيات المركبة في رسم السياسات الدفاعية .مجلة اتجاهات الأحداث ، ملحق مفاهيم المستقبل.ع 19 (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .فبراير 2017) ، 01

[vi] صلاح الدين ابو بكر الزيداني. رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية: لماذا نحتاج للعقيدة العسكرية؟ .الموقع الالكتروني لمجلة المسلح.
http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/1583-2018-02-21-23-27-13. اطلع عليه بتاريخ 25 / 02 / 2018

[vii] خليل حسين ، الاستراتجيا، مرجع سابق ، 235

[viii] يونس. مرجع سابق، 01

[ix] جي جي فيبيجر . مبادئ الاستراتجية العسكرية . ترجمة رمضان فاضل .(الجيزة : مكتبة النافذة . 2013)، 11-12

[x] ليدل هارت. الاستراتجية العسكرية وتاريخها في العالم .(بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية. 1982)، 399

[xi] الحيالي ، قراءات في المذهب العسكري الروسي ، مرجع سابق 13،

[xii] الحيالي ،المذهب العسكري الأمريكي. مرجع سابق ، 5

[xiii] خليل حسين ، الاستراتجيا، مرجع سابق ، 103

[xiv] منعم صاحي العمار : العقيدة العسكرية العراقية الجديدة : دراسة في نظم تشكلها . مجلة قضايا سياسية ع 23/ 24 . (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية.2011) ، 7-10

[xv] صلاح الدين ابو بكر الزيداني. رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية : مفهوم واهمية العقيدة العسكرية. الموقع الالكتروني لمجلة المسلح :
http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/1576-2018-02-19-18-39-06 اطلع عليه بتاريخ بتاريخ 25 / 02/ 2018

[xvi] المادة 08 من دستور 1963

[xvii] المادة 82 من دستور 1976

[xviii] المادة 24 من دستور 1989

[xix] المادة 25 من دستور 1996

[xx] الطاهر سعود .ادوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر . مجلة سياسات عربية . ع 24. (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ،يناير 2017). ، 48

[xxi] عزمي بشارة. الجيش والسياسة : إشكاليات نظرية ونماذج عربية. (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017)، 32

[xxii] اسماعيل صبري مقلد. العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات.(الكويت : منشورات ذات السلاسل..1987)، 511-513

[xxiii] Barry Buzan..People.States &Fear (Unites Kingdom :ECPR Press 2007), 158-159

[xxiv] المادة 29 من الوثيقة الدستورية مارس 2016

[xxv] المادة 31 من الوثيقة الدستورية مارس 2016

[xxvi] السيد مصطفى أبو الخير ، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات الإقليمية طبقا لقواعد القانون الدولي العام. .سلسلة أطروحات الدكتوراه. ع 81 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، 26 .

[xxvii] رضا ميموني. دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر : من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال. رسالة ماجستير غير منشورة. (باتنة . جامعة الحاج لخضر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012) ، 68

[xxviii] المواد 03 – 14- 15 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[xxix] انظر معاهدة إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

[xxx] جمال عبد الناصر مانع . اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية. (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004) ، 295

[xxxi] عبد النور بن عنتر. الحلف الأطلسي والدول المغاربية : توزنات جديدة.(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات أكتوبر 2011.) ، 3-4

[xxxii] فؤاد حمة خورشيد ، الجيبولتيكس المعاصر : تحليل، منهج، سلوك ، (السليمانية : مديرية الطبع والنشر ، 2013)، 49

[xxxiii] مشاري حمد الرويح ، الفشل الاقليمي بين القوى الخارجية والمجموعات المسلحة . مجلة سياسات عربية . ع 12 (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. يناير 2015)، 24-25

[xxxiv] اسعد طارش عبد الرضا .الدولة الفاشلة : دراسة لحال الدولة العربية الحديثة ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2015) ، 35

[xxxv] محمد السبليطي. الأزمة الليبية : بين التدخلات الدولية الوساطات الإقليمية .(الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . يوليو 2017)، 13.

[xxxvi] Robert Cooper.The Breaking of Nations. (London :Atlantic Books .2004)

[xxxvii] ادريس لكريني . الدول المغاربية في دائرة الازمات الاقليمية . مجلة شؤون عربية .ع 163(القاهرة ، امانة جامعة الدول العربية ، خريف 2015)، 93

[xxxviii] ينص مضمون القرار 1973 على ما يلي : 1- فرض منطقة حظر جوي وتشمل جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي من اجل مساعدة المدنيين الليبيين ولا ينطبق الحظر المفروض على الرحلات ذات الأغراض الإنسانية. 2- إنفاذ حظر الأسلحة: وذلك طبقا لقرار مجلس الامن رقم 1973 المتعلق بحظر الاسحلة لقوات النظام الليبي الى جانب اضافة شخصيات ومنظمات اخرى 3- حظر الرحلات الجوي ولذل بطلب ومناشدة جميع جول منظمة الأمم المتحدة بمنع اقلاع او هبوط اي ظائرة عسكرية او تجارية باتجاه ليبيا 4- تجميد الأصول : ويسري هذا القرار على كل الأموال التي يمتلكها النظام الليبي وفي اي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

[xxxix] انظر كل من :

- جيسون دافيدسون. فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا : تحليل متكامل. سلسلة دراسات عالمية .ع 134. (أبو ظبي : ترجمة ونشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية.2014)

- محمد عبد الحفيظ الشيخ . أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية : ليبيا وسوريا نموذجا . المجلة العربية للعلوم السياسية ع43/ 44.(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، خريف 2014)

[xl] عادل عبد الصبور حسن. التدخل العسكري الفرنسي في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية . مجلة آفاق افريقية . مج 11. ع 37. (القاهرة : منشورات الهيئة العامة للاستعلامات. 2013)، 95-96

[xli] ايملي هونت. الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا : هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة ؟.(القاهرة : ترجمة ونشر المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية. 2007) ، 18

[xlii] احمد قايد صالح ..العقيدة العسكرية لثوره التحرير 1954. افتتاحية ملتقى نظمته وزارة الدفاع الجزائرية بتاريخ26 مارس 2018.

[xliii] محمد عبد السلام . نهاية الدفاع : كيف يمكن تحييد مصادر تهديد أمن الإقليم؟ . مجلة اتجاهات الأحداث. ع 02. (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،سبتمبر 2014) ، 7-8

[xliv] محمد يونس . الاستراتجيات المركبة. مرجع سابق ، 02

[xlv] انظر حول هذا الحدث تقرير موقع الجزيرة نت : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/ اطلع عليه بتاريخ 2017/12/12

[xlvi] محمد عز العرب. الحدود السائبة : المشاكل المستعصية لضبط مناطق الحدود بالشرق الأوسط. اتجاهات الأحداث ع 01 . (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أوت 2014)، 49

[xlvii] عبد النور بن عنتر. الجزائر ومعضلة تامين الحدود . من الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/16/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1 - اطلع عليه بتاريخ : 2017/12/12.

[xlviii] نور الدين دخان. عيدون الحامدي. مسار تامين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية . مجلة دفاتر السياسة والقانون. ع 14. (جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جانفي 2016).، 178-179

[xlix] معهد ستوكهلوم لابحاث السلام الدولي . التسلح والنزع السلاح والأمن الدولي . (بيروت : ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية . الكتاب السنوي، 2011)

[l] معهد ستوكهلوم لابحاث السلام الدولي . التسلح والنزع السلاح والأمن الدولي . (بيروت : ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية . الكتاب السنوي، 2017).

[li] عبد الحميد العربي شريف ، هل سيحيد الجيش الوطني الشعبي عن مبادئه ويغير عقيدته العسكرية؟. جريدة الخبر . ع 8830 . بتاريخ افريل 2018 ، 17

[lii] https://www.globalfirepower.com/searchresults.asp?q=algerian%20army

[liii] Stephen M. Walt, "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia," International Organization 42, no. 2 (1988)

[liv] https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria.

- https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=morocco.

اطلع عليه بتاريخ 2018/02/01

[lv] Stephen M. Walt. Op.Cit

[lvi] عبد العالي عبد العالي حور. التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الامن القومي العربي .مجلة شؤون عربية .ع 164 (القاهرة : امانة جامعة الدول العربية ، شتاء 2016)، 199

[lvii] وحدة دراسات الامن الاقليمي. جهات غير متوازنة : لماذا يسعى تنظيم داعش لعدم نفوذه في ليبيا ؟. سلسلة التقديرات الإقليمية ع 415 .(القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتجية . ديسمبر 2015)، 01

[lviii] ثروت عز الدين .تطورات الازمة الليبية والاطراف الداخلية الفاعلة ودول الجوار.من الموقع الالكتروني : http://efsregypt.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1 اطلع عليه بتاريخ 2018/01/01

[lix] James T. Quinlivan, "Coup-Proofing: its practice and consequences in the Middle East," International Security, no144 :(1999),24.

[lx] علي بلعربي. الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة (. جامعة وهران : كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2014). ، 106-107